

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير لجنة السلع والخدمات والسلع الأساسية عن دورتها الثانية

المعقدة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

الأمم المتحدة

Distr.

GENERAL

TD/B/45/2

TD/B/COM.1/15

9 December 1997

ARABIC

Original: ENGLISH

تقرير لجنة السلع والخدمات والسلع الأساسية
عن دورتها الثانية

المعقدة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

المحتويات

الفقرات

| | | |
|---------|---|----------|
| ٦ - ١ | مقدمة | |
| ٢٢ - ٧ | التنوع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية (البند ٣ من جدول الأعمال) | الأول - |
| ٣٨ - ٣٣ | طرق ووسائل تحسين فرص توسيع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات (البند ٤ من جدول الأعمال) | الثاني - |
| ٤٣ - ٣٩ | إجراءات التي اتخذتها اللجنة وأعمال الجلسة الختامية | الثالث - |
| | المسائل التنظيمية | |

المرفقات

| | |
|----------|---|
| الأول - | الاستنتاجات المتفق عليها |
| الثاني - | ملخص الرئيس للمناقشات غير الرسمية التي دارت في إطار البنددين ٣ و٤ من جدول الأعمال |
| الثالث - | قائمة أعضاء فريق الخبراء |
| الرابع - | جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة |
| الخامس - | الحضور |

مقدمة

١- عقدت الدورة الثانية للجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وعقدت اللجنة أثناء الدورة جلستين عامتين (الجلستان السادسة والسابعة) وعدهاً من الجلسات غير الرسمية.

البيانات الافتتاحية

٢- هنا رئيس اللجنة في دورتها الأولى رئيس الدورة الثانية على انتخابه، وشكر جميع الوفود وأمانة الأونكتاد على ما قدمته من دعم خلال الدورة الأولى. وقال إنه يمكن للدورة الثانية للجنة الإفادة من الأعمال التي تم الاطلاع بها أثناء الدورة الأولى، وأيضاً من نتائج الاجتماعات الأربع للخبراء. وينبغي تحليل تقارير هذه الاجتماعات بعناية شديدة لأنها يمكن أن تساعد اللجنة في مهمتها الأساسية، وهي مساعدة الدول الأعضاء في صياغة سياساتها العامة. وقال إنه يأمل أن تشير المواضيع المطروحة على اجتماعات الخبراء في عام ١٩٩٨ الاهتمام وأن تشكل جزءاً لا يتجزأ من الدورة الثالثة. وينبغي للدورة الثانية للجنة أن تساعد في تحديد الدور الذي يتتعين بل يمكن أن تؤديه لجان الأونكتاد خاصة فيما يتصل باستعراض منتصف المدة في عام ١٩٩٨.

٣- وقال الرئيس إن عولمة وتحرير الاقتصاد العالمي يجريان في مسارين متوازيين. فمن جهة، تكشف الدول جهودها لوضع قواعد تحكم الأنشطة الاقتصادية. ومن جهة أخرى، وضع القطاع الخاص - والشركات عبر الوطنية بصفة خاصة - معايير فيما يتصل بالتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا. ولا يحدث أي تفاعل، في أغلب الأحيان، بين هذين المسارين المتوازيين. ومما يزيد من حدة المشكلة تطاول أحد المفاوضات التجارية التي تجري بين الدول، وما ينجم عن ذلك من كون التوافق في الآراء الذي يتوصل إليه غير متصل بالموضوع في معظم الأحيان. يضاف إلى ذلك عدم عناية القطاع الخاص إلا فيما ندر بالآثار الاجتماعية عند وضع المعايير. ويزيد من تعقيد هذه العملية اختلاف المصالح الاقتصادية فيما بين الدول، وغالباً الدول التي تضمها فئة تنمية واحدة، مثل مجموعة البلدان الصناعية السبعة. ويصدق الشيء نفسه على المنظمات الدولية، وقد يكون من دواعي الثناء على الأونكتاد أنه يعمل جاهداً لفت الانتباه إلى بعد الاجتماعي لتحرير التجارة. وفي ضوء ما تقدم، ومن أجل التوصل إلى تحسين التماسك والتنسيق بين مختلف مسارات وضع القواعد الناظمة للأنشطة الاقتصادية العالمية، فإنه يتتعين إنشاء واستخدام خطوط أفضل للاتصال والتفاهم فيما بين الأطراف المعنية. وبمقدور الأونكتاد ولجانه القيام بدور حاسم في هذا الصدد، باعتباره أقرب المحافل العالمية أخذًا، ومنهج تكامل فيه قضايا التجارة والتنمية. وقد بدأ القطاع الخاص يشترك في مداولات الأونكتاد الحكومية الدولية وينبغي أن تزداد هذه المشاركة قوة.

٤- ورحب نائب الأمين العام للأونكتاد بالمشاركين في الدورة الثانية للجنة. وذكر بنمو التجارة الدولية بخطى ناشطة منذ منتصف الثمانينيات نتيجة للعولمة، وتعزيز التقسيم الدولي للعمل، وما اقترب بذلك من نشوء أنماط انتاجية يتزايد فيها المنحى التدولي. وقد زادت مشاركة البلدان النامية كمجموعة إلى حد كبير في تدفقات التجارة الدولية منذ الثمانينيات، تصديرًا أو استيرادًا. يضاف إلى ذلك تضاعف التجارة فيما بين البلدان النامية أربع مرات تقريباً بين منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات، وإن كان هذا الوضع ينطوي على سمة مقلقة، هي نزوح زيادة مشاركة البلدان النامية في تدفقات التجارة والاستثمار إلى التركز

في بلدان وأقاليم معينة، مما ينذر بخطر تهميش تلك البلدان التي لا تواترها الهيكلية على اقتسام هذا النمو في الاستثمار والتجارة، لافتقارها إلى البنية التحتية الأساسية، المادية والبشرية، وابتلاعها بمشاكل الديون الخارجية التي لا تبارحها.

٥- ولا بد من تحسين الوصول إلى الأسواق باعتبار ذلك عنصراً حاسماً في أية استراتيجية دولية تهدف إلى جعل التجارة عاملاً معززاً للتنمية. وقد عززت عملية التحرير الجاري فرص التجارة الدولية. وإن كانت هناك قطاعات ومنتجات معنية - تهم البلدان النامية بصفة خاصة - لا تزال تسود فيها الذري التعريفية العالية، بينما ينزع التصعيد التعريفي الذي لا يزال على حاله بالنسبة للتجارة المرتكزة على السلع الأساسية إلى عرقلة التنويع والتجهيز. ولا تزال التدابير غير التعريفية تحبط، في غير هذين المجالين، التوسيع التجاري. يضاف إلى ذلك استمرار تأكيل هوامش التفصيل التي كانت تتمتع بها حتى الآن بلدان ذاتية كثيرة، مما يوجب توجيه الاهتمام لهذه المشكلة.

٦- وتتسم الحالة التجارية الدولية بعمليات تفاوض تجاري دائبة على الأصدعة المتعددة للأطراف، والإقليمية ودون الإقليمية، وبتوسيع سريع في التدفقات التجارية. ولا تزال تتبع، في كل من تجارة السلع وتجارة الخدمات، مبادرات جديدة لتفعيل الإطار المتعدد للأطراف، سواء كان ذلك في سياق جدول أعمال البيئي لمنظمة التجارة العالمية أو المفاوضات التي لم ينص عليها فيه. والأرجح من ثم أن يظل جدول أعمال التجارة الدولية مشحوناً ومعقداً على نحو متزايد. وهذا يفرض على البلدان النامية تحديات صعبة. إذ يتغير عليها في الوقت الذي تبذل فيه قصارى جهدها للوصول إلى الفرص التجارية التي يتاحها السياق الجديد، وتطوع مؤسساتها للالتزامات المقطوعة، أن تضع لها جدول أعمال إيجابياً للمفاوضات التجارية الجارية والمقبلة. والمفترض أن يؤخذ في الاعتبار هنا مسألة عدم التساوق بين البلدان ذات المستويات الإنمائية المختلفة. لذا ينبغي أن يتسم النظام التجاري المتعدد للأطراف بقدر من المرونة يتيح تهيئة نوع من المعاملة التفاضلية بين مختلف الفعاليات.

الفصل الأول

التنويع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

طرق ووسائل تحسين فرص توسيع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات

(البند ٤ من جدول الأعمال)

-٧- كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة لأغراض نظرها في البند ٣ من جدول الأعمال:

"التنويع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية: دور الحكومات والمشاريع التجارية والمؤسسات - تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/12)

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بالتنويع الرأسي في قطاع تجهيز الأغذية في البلدان النامية" (TD/B/COM.1/8-TD/B/COM.1/EM.2/3)

-٨- وكانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة لأغراض نظرها في البند ٤ من جدول الأعمال:

"طرق وسائل تحسين فرص توسيع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات: مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/13)

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتعزيز قدرة البلدان النامية وتوسيع صادراتها في قطاع الخدمات: الخدمات الصحية" (TD/B/COM.1/7-TD/B/COM.1/EM.1/3)

-٩- قال مدير البرامج الأقدم بشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية إن العولمة قد فتحت فرصاً جديدة للازدهار على نطاق عالمي. وأضاف قائلاً إن التحديات تمثل، من منظور التنمية، في تعجيل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وتمكنها من الافادة من الفرص التجارية الجديدة. وأكد على أن التنويع يمثل تحدياً رئيسياً للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية. ولاحظ أيضاً أنه توجد قطاعات سجلت فيها البلدان النامية أداءً تصدرياً يتميز بالحيوية. ويمكن أن يستخدم تحليل قطاعات حيوية مختارة لزيادة معرفة الحواجز القائمة أمام توسيع الصادرات على جاهبي الوصول إلى الأسواق والعرض، ولتحديد الاستجابات الاصلاحية في مجال السياسات العامة. وفي بيته ما بعد جولة أوروغواي أصبح على البلدان النامية أن تعيد النظر في سياساتها بغية مواجهة الأوضاع الجديدة المتعددة الأطراف.

١٠- وأكد المتحدث على أهمية التجارة الدولية في الخدمات بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية. ولقد أشارت دراسة قطاع الخدمات الصحية التي قام بها اجتماع خبراء الأونكتاد الذي انعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى تحديات وفرص عديدة للاقتصادات النامية. وبالإضافة إلى ذلك فإن شبكة الانترنت تتيح فرصاً جديدة لتوسيع التجارة في السلع والخدمات. ولاحظ أيضاً أن الشكوك تلقي بظلالها على مستقبل الترتيبات التجارية التفضيلية التقليدية. غير أنه حصل في نفس الوقت أن تعززت الأفضليات التجارية المقدمة لأقل البلدان نمواً في حالات عديدة.

١١- وفي الختام قال إن المفاوضات التجارية تشكل تحدياً هائلاً للعديد من البلدان النامية، وإن دعم تلك البلدان ضروري في هذا الخصوص.

١٢- وقال المتحدث باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والカリبي (بيرو) إن المجموعة تواافق على التقييم الوارد في الوثيقة التي أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن البند ٣ من جدول الأعمال. وأشار إلى الجزء الختامي من هذه الوثيقة - "جدول أعمال للتنويع يقوم على المبادرة" - فقال إنه يؤيد إمكانية تطبيقه على بلد في كل منطقة من المناطق النامية. وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض عناصره ينبغي أن تدرج في أنشطة التعاون التقني. أما فيما يتعلق بالصندوق المشترك للسلع الأساسية فأعرب عن خيبة أمل مجموعته من انسحاب بلد أوروبي هام.

١٣- ثم انتقل إلى البند ٤ من جدول الأعمال فأعرب عن قلق مجموعته إزاء استمرار الحاجز الحائل دون الوصول إلى الأسواق، مثل الذري التعريفي والتصعيد التعريفي والجاجز غير التعريفية، التي تعرض للخطر الوصول إلى الأسواق بالنسبة لبلدان نامية متزايدة القدرة على المنافسة. وأضاف أنه يجب النظر في تأثير الأطراف المتعددة الأطراف الجديد على استراتيجيات التنمية الصناعية، وبشكل خاص في ضوء تعديل اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الاعانات والتدابير التعرفية. وفيما يتعلق بالاتفاق بشأن المنتوجات والملابس، قال إن برنامج التكامل ليست له أهمية من حيث التجارة، بما أن القيمة التجارية للمنتجات المتكاملة بالفعل منخفضة جداً. وبالإضافة إلى ذلك يجب عدم الإفراط في استخدام التدابير الوقائية. وأضاف قائلاً إن عملية تحليل الاتصال بشأن الزراعة في منظمة التجارة العالمية مرضية. غير أنه من الأهمية بمكان أن تراعي المفاوضات التي ستبدأ في عام ١٩٩٩ معاملة البلدان النامية الخاصة والتفضيلية، وزيادة توفير فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة لها، وتنفيذ القرار الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالأثار السلبية المحتملة لبرنامج الاصلاح على أقل البلدان نمواً وعلى البلدان التي هي مستوردة صافية للأغذية.

٤- ثم أشار إلى القطاعات التي ربما احتاجت إلى مزيد من التحليل فقال إن قطاعي مصائد الأسماك والأثاث من الخشب لها أهمية خاصة بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والカリبي. فمصدرو هذه المنطقة يواجهون مشاكل في الوصول إلى الأسواق نتيجة لتأثير مجموعات الضغط والمنظمات غير الحكومية. أما فيما يتعلق بالخدمات فإن البلدان النامية ستبounce على جدول أعمال المفاوضات المقبلة السياحة، والنقل الجوي والبحري، وخدمات برامج المعلومات. ولا بد أيضاً من دراسة طرق تطبيق المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وفضلاً عن ذلك، فإن التوصل إلى اتفاق بشأن الضمانات في الخدمات يعد أمراً ضرورياً. وترتبط مسألة أخرى في مجال التجارة بالخدمات ذات الصلة بالتجارة الالكترونية. فالبلدان النامية تحتاج، من أجل تحقيق قدرتها المحتملة على توسيع التجارة، إلى الوصول إلى الهياكل الأساسية في مجال المعلومات. ويجب أن يعالج الأونكتاد هذه المسألة، بما في ذلك في أنشطته للمساعدة التقنية. ويجب أن

يقوم فضلاً عن ذلك بدراسة العلاقة بين التجارة الالكترونية والملكية الفكرية بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٥- واقتراح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية تediلاً على جدول الأعمال فيما يبدأ الاجتماع غير الرسمي فوراً، بدون أن تستمع اللجنة للبيانات الرسمية التي يدلي بها ممثلو الدول الأعضاء أو مجموعات التفاوض. وقال إن العديد من المسائل المثارة في البيانات الرسمية قد سبق أن أثير بالفعل في دورة مجلس التجارة التنمية التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وقال إن من شأن تعديله أن يسمح للجنة بتخصيص ما يكفي من الوقت لإجراء مناقشات مستفيضة حول المسائل المحددة في الجدول الزمني لدورة اللجنة.

٦- الرئيس أحاط علمًا بالتعديل الذي اقترحه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه قال إن بعض المشاركين من العواصم الوطنية لم تتح لهم الفرصة لحضور دورة مجلس التجارة والتنمية.

٧- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه في الجلسة الاعلامية التي عقدت قبل اجتماع اللجنة بأسبوع لم يجر أي نقاش حول كيفية معالجة البيانات الرسمية في الجلسة العامة الحالية. فلو دار نقاش حول هذه المسألة لكان بإمكانه أن يشير إمكانية وضع جدول زمني من شأنه أن يسمح للجنة بالانتقال مباشرة إلى الجلسات غير الرسمية بعد الجلسة العامة الافتتاحية.

٨- وعلق على ثلاثة مسائل كان قد أثارها مدير البرامج الأقدم بشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية في بيته الاستهلاكي. أولاً، وفيما يتعلق بالذري التعريفية وعمليات التصعيد التعريفي لما بعد جولة أوروغواي فيما يتصل بالمنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، قال إن البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية وعددها ٤٠ بلداً كان بإمكانها أن تبذل هي الأخرى قدرًا أكبر بكثير من الجهد من أجل التحرير خلال مفاوضات جولة أوروغواي. وأشار إلى أنه من الأهمية بمكان، في إطار بيئة مثل بيئة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، أن تبين هذه البلدان استعدادها للقيام بتنازلات مقابل قدر أكبر من تحرير الأسواق في البلدان الأخرى. وسأل، ثانياً، عن الكيفية التي توصلت بها الأمانة إلى استنتاج مفاده أن "المعالجة بالصدمات" ينبغي أن تقاوم. وقال إن العديد من البلدان النامية تحتاج إلى تعجيل وليس إلى تخفيف سرعة جهودها الرامية إلى تحقيق مزيد من التحرير والعلوم، ملاحظاً أنه كانت هناك عدة حالات أظهرت أن العلاج بالصدمات كثيراً ما يكون مفيداً. وثالثاً، قال إن قائمة الموضوعات التي يمكن أن تتناولها اجتماعات أفرقة الخبراء في المستقبل، والتي قدمتها الأمانة، هي قائمة مخيبة للأمال إلى حد ما. فال موضوعات بحاجة لأن تكون خلاقة وأكثر جدّة وتركيزًا.

٩- وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية والصين (سري لانكا) إن التنويع في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية عامل رئيسي في التنمية ولا يمكن جعله متوقفاً على تحسن أسعار السلع الأساسية. وهناك أربع نقاط لها صلة وثيقة بذلك. أولاً، ليس التنويع نتيجة تلقائية وإنما هو جانب أساسي من جوانب التنمية الاقتصادية. ثانياً، لن تنجح جهود التنويع التي تبذلها البلدان النامية ما لم يرافقتها دعم من البلدان المتقدمة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات ذات الصلة. ثالثاً، يحتاج التنويع المجدى إلى تحسين ظروف الوصول إلى الأسواق. رابعاً، إن المساعدة التقنية لازمة لتسهيل التنويع، ولكن يجب ألا تكون بديلاً لإيجاد ظروف أكثر ملاءمة للوصول إلى الأسواق، ورؤوس الأموال الأجنبية، والتكنولوجيا.

٢٠- ولقد أثبتت بعض البلدان في آسيا أن قطاع السلع الأساسية يمكن أن يكون أساساً لتنويع الاقتصاد وتحوبله الهيكلية. وقد أشارت تجربتها إلى وجود مزاج صائب من الدعم الحكومي لقطاع السلع الأساسية مقترناً بمشاركة نشطة من جانب المشاريع التجارية من خلال المشاريع المشتركة. وأثبتت أيضاً أن الأمر يحتاج إلى سياسات تجارية وصناعية ملائمة قصد إزالة بعض القيود على جانب العرض. غير أن خيارات السياسات الإنمائية الممكنة قد تقيدها الضوابط المتعددة للأطراف الجديدة، وهذه مسألة تبعث على قلق البلدان النامية. فالاعتماد على السلع الأساسية مشكلة متواصلة في العديد من البلدان النامية، والتنوع لازم بالنسبة لها من أجل الحد من خطر التهميش في الاقتصاد العالمي. وبهذا الخصوص يحتاج الأمر إلى إشكال جديدة من الدعم الدولي، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة للتجارة بالطرق الالكترونية، وذلك قصد التصدي للابتعاد عن الدعم الدولي بالنسبة لتدابير عديدة لدعم تنمية السلع الأساسية. وكذلك فإن نمط التغيرات المرتفعة والمتضاعدة نسبياً المفروضة على السلع الأساسية المجهزة في البلدان المتقدمة تشكل حاجزاً هاماً أمام التنوع. ويجب أن تتصدى جهود التحرير المتعددة للأطراف في المستقبل للحواجز التعرفية وتزيل هذه الحاجز في القطاعات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية. ويجب النظر إلى مسائل الوصول إلى الأسواق في سياق التنويع الأوسع. وبهذا الخصوص من الضروري أيضاً إجراء المزيد من التحليل والدراسة لطرق وسبل استخدام الأفضليات التجارية القائمة مثل نظام الأفضليات المعتمد، وسبل تحسين الأفضليات التجارية وقواعد المنشأ، وذلك ليس بسبب الاتجاه نحو المزيد من المعاملة بالمثل والتدرج في البلدان المتلقية للأفضليات التجارية بقدر ما هو بسبب تكاثر الترتيبات التجارية الإقليمية.

٢١- وإن تحرير الاقتصاد قد زاد من المنافسة، وهذه مسألة يمكن أن تواجهها البلدان النامية وذلك، في جملة أمور، من خلال الوصول إلى ما يفي بالغرض من المعلومات، والتمويل، وإدارة المخاطر. وكذلك فإن بناء قدرات انتاج فعالة يتطلب تعاوناً دولياً قصد زيادة تدفق الموارد إلى البلدان النامية بشروط ميسرة، وتخفيض عبء الديون، وتوسيع البحث والتطوير والتعاون التكنولوجي، وتسهيل العائدات والأسعار المرجحة الصادرات البلدان النامية.

٢٢- وأخيراً فإن قطاع الخدمات قدرة محتملة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية. غير أنه يجب التصدي للحواجز القائمة حالياً أمام الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك الحاجز التي تحد من تنقل الأشخاص الطبيعيين، الذي يمكن أن يكون طريقة هامة للتوريد في الصفقات التصديرية للبلدان النامية. وفي نفس الوقت فإن تحرير قطاع الخدمات في البلدان النامية معقد ويطلب اتباع نهج حذر وتدريجي بما يمكن البلدان من تحرير هذا القطاع وفقاً لطاقتها ومرحلة تنمويتها.

٢٣- وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (جنوب أفريقيا)، فيما يتعلق بالتنوع، إن أكثر من ٧٥ في المائة من القوة العاملة في أفريقيا تعمل في انتاج وتجارة السلع الأساسية. وفي نفس الوقت ظلت صادرات السلع الأساسية في أفريقيا راكدة وهبطت قيمتها الحقيقية بنسبة ٥٠ في المائة. وأضاف أن تأكل الحصة السوقية لمصادر السلع الأساسية الضعفاء في الأسواق العالمية إنما هو مصدر قلق. فهو يبيّن أن اصلاح السياسات المحلية شرط أساسي لنجاح تنويع السلع الأساسية، ولكن يجب أن ترافقه بيئة دولية داعمة. غير أن خلافات يمكن أن تنشأ عن اختلاف أهداف السياسات العامة، وذلك مثلاً بين تعزيز الفعالية وخلق العمالة. وبالتالي فإن تجارب مختلف البلدان في معالجة أهداف السياسات العامة المتعارضة تحتاج إلى تحليل.

٤- وتابع قائلاً إن تنوع الصادرات يظل هدفاً رئيسيّاً من أهداف التنمية في البلدان الأفريقية، وبإمكان الأونكتاد والمجتمع الدولي المساعدة بعدد من الطرق. ومن بين هذه الطرق تقديم المساعدة، على أساس وطني أو إقليمي، في التنويع الرأسي والأفقي وكذلك في الطاقات البشرية ذات الصلة؛ وإنشاء آليات ذاتية التمويل لأنشطة تنوع السلع الأساسية، والقيام على نحو فعال بمعالجة القاعدة التكنولوجية الضعيفة، ومشاكل الوصول إلى الأسواق وسائر المسائل ذات الصلة بالسلع الأساسية.

٥- أما فيما يتعلق بتحسين فرص التصدير لسلع وخدمات البلدان النامية فقد أُعرب عن القلق إزاء رداءة وتدحرج أداء أفريقيا مقارنة مع الاتجاه الإيجابي في المناطق النامية الأخرى. ففي حين ارتفعت حصة البلدان النامية في الصادرات العالمية من ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٥، هبطت حصة أفريقيا من ٣ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٢ في المائة في عام ١٩٩٥. وهذا الوضع لا يطاق ولا يمكن قبوله. وعلاوة على ذلك كان الاتجاه هو نفسه فيما يتعلق بالنزعنة الإقليمية في التجارة فيما بين البلدان النامية. ففي حين نمت التجارة داخل الأقاليم في آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريببي، هبطت التجارة داخل الأقاليم الأفريقية إلى معدل ٩ في المائة خلال النصف الأول من التسعينيات. وكذلك فإن تشيكلاة المنتجات والروابط التجارية في البلدان الأفريقية أبقيت النزعنة التقليدية المتمثلة في التحiz إلى السلع الأولى وأسواق الشمال.

٦- ومضى قائلاً إن البلدان الأفريقية لا تزال ملتزمة بإجراء المزيد من التحرير دعماً لنمو الصادرات. غير أن الحاجز أمام الوصول إلى الأسواق والقيود المفروضة على جانب العرض تعرقل استغلال فرص التصدير. وعلى الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في تحديد هذه الحاجز الحائل دون الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك استخدام الأدوات الحماية الجديدة مثل مكافحة الإغراق وتدابير الضمان، واقتراح طرق إزالتها. وعلى نحو مماثل، يحتاج الأمر إلى تحديد القيود المفروضة على جانب العرض، وايجاد طرق وسبل معالجتها. ويجب استخدام ثورة تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك شبكة الإنترنوت، لتوسيع واستغلال الفرص التجارية. وبهذا الخصوص تُعد مسائل إقامة الهياكل الأساسية اللازمة وإمكانية الربط بالمعلومات والوصول إليها هامة بالنسبة للبلدان النامية. ويجب أن يظل الأونكتاد يساعد البلدان النامية لتعزيز قدراتها في قطاع الخدمات، بما في ذلك التجارة. ويجب أن تمتد هذه المساعدة أيضاً فتشمل عمليات التكامل الإقليمي، وبشكل خاص الاتحاد الاقتصادي الأفريقي الذي أنشأته معاهدة أبوجا.

٧- وقال المتحدث باسم أقل البلدان نموا (بنغلاديش) إن للبندين ٣ و٤ من جدول الأعمال صلة مباشرة بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نموا الذي عُقد في جنيف في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي برعاية منظمة التجارة العالمية. وأشار إلى الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في ذلك الاجتماع فيما يتعلق بزيادة إمكانية وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق فتح على ترجمة هذه الالتزامات إلى واقع عملي حتى يتسمى لأقل البلدان نموا أن تجني فوائد ملموسة من تلك الالتزامات. وفيما يتعلق بتوصيات الاجتماع الموجهة إلى البلدان المتقدمة، والجهات المانحة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية من أجل تقديم المساعدة التقنية والمالية لأقل البلدان نموا، أعرب عن أمله في أن يتم تنفيذ هذه التوصيات تيفيزياً كاملاً وفعلاً. وفي هذا الخصوص، قال إن أقل البلدان نموا تقدر بصدق المساهمة التي قدمها الأونكتاد للاجتماع الرفيع المستوى وهي تطلب منه الآن إجراء دراسة تحلل تدابير المتابعة لذلك الاجتماع. وفضلاً عن ذلك، فإن أقل البلدان نموا تأمل أن يسهم الأونكتاد بطريقة معقولة في المؤتمر الوزاري التالي لمنظمة التجارة العالمية.

٤٨- وعد المحدث عددا من القضايا التي تعتبر وثيقة الصلة بالتنمية الاقتصادية لأقل البلدان نموا، وهي: '١' التنمية الزراعية؛ و'٢' الاستثمار الأجنبي المباشر؛ و'٣' عبء الديون؛ و'٤' المساعدة الإنمائية الرسمية؛ و'٥' التجارة في الخدمات. وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، وكما أوضح في تقرير أقل البلدان نموا لعام ١٩٩٧، قال إن العديد من أقل البلدان نموا ومن بينها بنغلاديش قد اضطاعت بعمليات إصلاح زراعي. ويتمثل أحد أهدافها في تصدير فائض الانتاج للحصول على إيرادات من النقد الأجنبي الذي يمكن أن يعاد استثماره في أنشطة اقتصادية أخرى. غير أن هذه القدرة تضعف إلى حد بعيد من جراء تقلب أسعار السلع الأساسية والذرى التعريفية والتصاعد التعريفي. ويلزم القيام بعمل دولي متضاد في هذه المجالات. ثانيا، وكما أوضح أيضا في تقرير أقل البلدان نموا، يشكل رأس المال الأجنبي وسيلة أخرى من وسائل التنوع. وقد قامت بنغلاديش، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى من فئة أقل البلدان نموا، بتحرير نظمها الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا لا تزال عند حد أدنى. ولذلك فقد دعا المحدث للأونكتاد إلى إجراء دراسة للأسباب التي تفسر ضعف أداء أقل البلدان نموا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى توفير المساعدة التقنية من أجل تقييم وترشيد مخططات حواجز الاستثمار في تلك البلدان. ثالثاً، أشار إلى أن المستوى العالمي لأعباء ديون العديد من أقل البلدان نموا قد أثر تأثيرا شديدا على الجهود التي تبذلها هذه البلدان في مجال تنوع صادراتها. وفي هذا الصدد، قال إن أقل البلدان نموا تتوقع أن تنتهي بصورة معقولة المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بأعباء الديون. رابعا، أوضح أن المساعدة الإنمائية الرسمية المستمرة والتي يمكن التنبؤ بها تعد أمرا أساسيا بالنسبة لتعزيز القدرات الإجمالية لأقل البلدان نموا. وأخيرا، وفيما يتعلق بالتجارة في الخدمات، قال إن من شأن تحرير حركة تنقل الأشخاص الطبيعيين - وهي وسيلة من وسائل التوريد في صنقات التصدير - أن يساعد البلدان النامية في الحصول على النقد الأجنبي. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أن يستكشف إمكانية المشاركة في الدراسة الجارية التي تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة فيما يتعلق بنظام محتمل بشأن حركة التنقل المنظم للأشخاص. كما ينبغي للأونكتاد إجراء دراسة بشأن الآثار السلبية لمعايير الاحتياجات الاقتصادية على حركة تنقل الأشخاص الطبيعيين.

٤٩- واقترحت ممثلة لكسمبرغ، متحدة بنيابة عن الاتحاد الأوروبي، عقد دورة إعلامية للدول الأعضاء قبل كل اجتماع للجنة بثلاثة أسابيع، في إطار الإعداد لاجتماعات اللجنة. وقالت إن ذلك سيتيح وقتا كافيا لتحليل نتائج اجتماعات أفرقة الخبراء الأربع، وآثارها المتعلقة بالسياسات على أنشطة اللجنة في المستقبل. ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي يرى أن الأسبوع الذي أتيح له لم يكن كافيا لإجراء تحليل كامل للوثائق. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي سيوزع في مرحلة لاحقة ورقة تبين موقفه وطلبت توجيه اهتمام اللجنة إلى تلك الورقة.

٥٠- وقال ممثل الجمهورية الدومينيكية إن وثائق المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة باللغة الأهمية وتتفق مع الولاية المسندة إليها في ميدراند. وأشار إلى أن البلدان النامية ستحتاج إلى دعم للمرحلة الجديدة من المفاوضات التجارية الدولية المقرر استهلالها في عام ١٩٩٩ كجزء من 'جدول الأعمال البنوي'.

٥١- وقال إن الجمهورية الدومينيكية تعتبر أن ثمة أهمية بالغة لحصول البلدان النامية على الدعم في أربعة مجالات للتحليل. وأوضح أن المجالين الأولين هما تحليل التدابير غير التعريفية الجديدة التي طبقت منذ نهاية جولة أوروغواي بغية تحديد القواعد والنظم الملائمة لهذه التدابير، وتحليل آثار اتفاق الإعاثات والتدابير التعويضية. وقال إن التحليل الثاني سيكون مناسب للغاية للبلدان النامية، نظرا لقرب انتهاء الفترة

الانتقالية المتاحة لها وحاجتها إلى تحديد التدابير التي يتعين اللجوء إليها لتقليل الآثار السلبية التي يتحمل أن يحدثها تطبيق الاتفاق إلى الحد الأدنى. وذكر أن المجالين الآخرين هما تحليل مدى ملاءمة اتفاقيات جولة أوروغواي لاتفاقيات التكامل الجديدة، ولا سيما تلك التي تشمل بلدانًا تتفاوت مستويات نموها؛ وتحليل طرق وسائل تطبيق المادة الرابعة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات بأسلوب فعال في الجولة الجديدة من المفاوضات المتعلقة بالخدمات، لتجنب المفاوضات بشأن كل قطاع على حدة والاستعاضة عنها بالمفاوضات الشاملة. وقال إن من المتوقع أن تسفر المفاوضات الأخيرة عن نتائج أكثر إنصافاً من النتائج المتحققة أثناء الأعوام الثلاثة السابقة من المفاوضات الخاصة بالخدمات.

٣٢- وقال ممثل **الجامعة الأوروبية**، رداً على ممثل بيرو، إن قرار الانضمام إلى الصندوق المشترك للسلع الأساسية هو قرار للجامعة اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي. ومضى يقول إن الجامعة الأوروبية، العضو في الصندوق المشترك، لم تعلن قط انسحابها من الصندوق.

الفصل الثاني

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وأعمال الجلسة الختامية

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٣٣- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة السابعة (الختامية) المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، مشروع استنتاجاتها المتفق عليها بشأن البنددين ٣ و٤ من جدول الأعمال. (وللاطلاع على نص الاستنتاجات المتفق عليها، انظر المرفق الأول).

٣٤- وقد أحاطت اللجنة علماً بالملخص الذي أعده الرئيس للمناقشات غير الرسمية التي جرت في إطار البنددين ٣ و٤ من جدول الأعمال. (وللاطلاع على نص الملخص، انظر المرفق الثاني).

٣٥- وذكرت اللجنة بأنها كانت قد قالت، في مناقشاتها غير الرسمية، بدراسة تقارير اجتماعات الخبراء الأربع التالية:

١- اجتماع الخبراء المعنى بتعزيز قدرة البلدان النامية وتوسيع صادراتها في قطاع الخدمات: الخدمات الصحية؛

٢- اجتماع الخبراء المعنى بالتنوعي الرأسي في قطاع تجهيز الأغذية في البلدان النامية؛

٣- اجتماع الخبراء المعنى بالأثار التجارية والاستثمارية لمعايير الإدارة البيئية، ولا سيما سلسلة المعايير ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، على البلدان النامية؛

٤- اجتماع الخبراء المعنى بالتدابير الإيجابية لتعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما في تحقيق هدف الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

٣٦- وقد لاحظت اللجنة التوصيات التي اعتمدتها اجتماعات الخبراء وطلبت من الأمانة الشروع في العمل بشأن الأنشطة المقترحة المحالة إليها. وبالنظر إلى ما يترتب على التوصيات من آثار على السياسة العامة، فقد قررت اللجنة أن تحيلها إلى مجلس التجارة والتنمية لإجراء المزيد من النظر فيها ومناقشتها.

٣٧- وأعرب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقه لأنّه يظهر أنّ اللجنة تطلب من الأمانة الشروع في العمل بشأن الأنشطة المقترحة المحالة إليها قبل أن يقرّها مجلس التجارة والتنمية.

بيان الختامي

٣٨- قالت ممثلة لكسنبرغ التي تحدثت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالارتياح إزاء الاستنتاجات التي اعتمدتها اللجنة. إلا أنه يود أن يتاح المزيد من المعلومات فيما يتعلق بسير عمل الدورة التالية للجنة كما يود أن يتاح المزيد من الوقت لدراسة بنود جدول الأعمال. ومن المؤسف أنه لم تتم مراجعة الجدول الزمني لهذه الدورة وأعرب عنأمل الاتحاد الأوروبي في ألا تتكرر هذه المشكلة.

الفصل الثالث

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٣٩- افتتح السيد دانييل برنار، رئيس الدورة الأولى للجنة التجارية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، الدورة الثانية للجنة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٠- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة السادسة المعقدة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أعضاء مكتبيها على النحو التالي:

الرئيس: السيد بوزور غمر زيارات (جمهورية إيران الإسلامية)

نواب الرئيس:

السيد أغوس ترميدزي

السيد فيدريكو كويلو

السيد هشام يوسف

السيد ديتريش بارت

السيد بيتر جنكينز

(اندونيسيا)
(الجمهورية الدومينيكية)
(مصر)
(المانيا)
(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

المقرر: السيد بتکو بايف (بلغاريا)

جيم - إقرارا جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤١- أقرت اللجنة، في الجلسة نفسها، جدول الأعمال المؤقت المعتمد في الوثيقة TD/B/COM.1/11. وببناء على ذلك، كان جدول أعمال الدورة الثانية على النحو التالي:

-١- انتخاب أعضاء المكتب

-٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

- ٣ التنوع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية
- ٤ طرق ووسائل تحسين فرص توسيع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات
- ٥ تقارير الهيئات الفرعية للجنة
- ٦ جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة
- ٧ مسائل أخرى
- ٨ اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٢- أقرت اللجنة، في جلستها العامة السابعة (الختامية) المعقدة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة. (وللاطلاع على جدول الأعمال المؤقت، انظر المرفق الرابع).

هاء - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٤٣- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة السابعة (الختامية) المعقدة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، مشروع التقرير عن أعمال دورتها الثانية (TD/B/COM.1/L.5)، رهنا بما تدخله الدول الأعضاء من تعديلات على ملخصات بياناتها، وأذنت للمقرر بأن يستكمل نص التقرير في ضوء أعمال الجلسة الختامية.

المرفقات

المرفق الأول

الاستنتاجات المتفق عليها

البند ٣ من جدول الأعمال - التنويع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية

إن اللجنة، وقد أخذت في اعتبارها التوصيات التي تقدم بها الخبراء بشأن قطاع تجهيز الأغذية في البلدان النامية في تقريرهم (TD/B/COM.1/8)، اتفقت على توجيه التوصيات المحددة التالية بشأن البند ٣ من جدول الأعمال:

ألف- إلى المجتمع الدولي

١- إن مواصلة تحرير التجارة، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتجنب اتخاذ إجراءات منفردة، هي كلها عوامل توفر دعماً هاماً لجهود التنويع التي تبذلها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. ولتحفيضات الذري التعريفية والتصاعد التعريفي اللذين يواجهان صادرات هذه البلدان أهميتها في هذا الخصوص. وبالنظر لأهمية تدابير الصحة البشرية والصحة النباتية وتدابير الحواجز التقنية التي تعرّض التجارة في الأسواق السلعية الدينامية (مثل الأغذية)، فإن الأمر يتطلب من البلدان النامية زيادة الاهتمام بتأثير إخطارات التدابير الجديدة التي يصدرها أعضاء منظمة التجارة العالمية في هذا المجال.

٢- يجب زيادة الدعم المالي والتكنولوجي، بما في ذلك عن طريق الأونكتاد للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية فيما تبذله من جهود للتنويع. ومن المهم في هذا الصدد أن يراعى حسن استخدام الموارد القائمة والمتحدة لهذا الغرض، وأن ينسق برنامج الدعم بأكمله على وجه أفضل.

٣- ينبغي للصندوق المشترك للسلع الأساسية أن يعجل باستكشاف سبل ووسائل استخدام موارد حسابه الأول.

باء- إلى الحكومات

٤- ينبغي للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أن تبحث المزايا النسبية للترتيبات الإقليمية والتجارة الإقليمية والتجارة بين الجنوب والجنوب كوسيلة للتنويع وكنقطة انطلاق للتجارة العالمية.

٤٠ إن تحسين القدرة على العرض عامل حاسم في كفاءة التنويع. ويجب إعطاء الأولوية لتهيئة بيئة اقتصادية كلية ثابتة، وإقامة هياكل أساسية كافية لل الصادرات، وللتدريب، لتمكين الشركات من استغلال فرص التنويع. ويساوي ذلك في الأهمية تنمية قدرات التجهيز والتسويق والتوزيع لضمان نجاح تمركز الشركات في سلاسل السوق. وكل من خيارات السياسات العامة المساعدة وتدابير الدعم الدولي أهمية في هذا المجال.

٣٠ ومن شأن التكتل العنقودي للشركات وإنشاء مناطق التجارة الحرة أن يساعدان في تعزيز التنويع عن طريق زيادة الروابط الأمامية والخلفية وتحفيض تكاليف المعاملات. وينبغي للحكومات أن تعين سبل ووسائل تشجيع مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمزارع الصغيرة فيها، مثل ائتمانات التصدير وتمويل التجارة.

جيم - إلى الأونكتاد

١٠ تستطيع المشاريع المشتركة إعطاء دفعه إيجابية للتنويع. وينبغي للأونكتاد أن يجري تحليلًا لتأثير المشاريع المشتركة، والاندماجات، والامتيازات وما شاكل ذلك من ترتيبات على التنويع في القطاعات التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية.

٢٠ ينبغي للأونكتاد أن يدرس مدى صلة أحكام جولة أوروغواي بضمان إمكانية استعادة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، الفرص التي قد تنشأ عن الترتيبات التجارية الإقليمية.

٣٠ ينبغي للأونكتاد أن يشيع تفهماً أفضل لآثار الاتفاق المتعلقة بالاعانات والتدابير التعويضية، وسبل الإفادة منه.

٤٠ ينبغي للأونكتاد أن يضطلع، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، بدراسات جدوى عن تمركز شركات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في شبكات المصادر وتعيين الفرص السوقية، بما في ذلك بالنسبة للمنتجات السلعية بيئياً وفي الأسواق المتخصصة الملائمة لها.

٥٠ ينبغي للأونكتاد أن يوفر، في حدود ولايته، المساعدة التقنية، بما في ذلك التدريب، وبناء القدرة المؤسسية، والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالقضايا المذكورة أعلاه، حتى يمكن وضع هذه المقترنات موضع التنفيذ في سياق التجارة الإقليمية والعالمية.

٦٠ ينبغي للأونكتاد أن يقدم، في مجال التعاون التقني، الدعم لجهود تنوع السلع الأساسية التي تبذلها البلدان النامية، في ضوء التزاماتها النابعة عن جولة أوروغواي، وجدول الأعمال "البنيوي" والمفاوضات المتعددة الأطراف الممكنة الأخرى.

البند ٤ -

طرق ووسائل تحسين فرص توسيع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات

إن اللجنة، وقد أخذت في اعتبارها التوصيات التي تقدم بها الخبراء بشأن توسيع صادرات البلدان النامية في قطاع الخدمات الصحية (TD/B/COM.1/7-TD/B/COM.1/EM.1/3) اتفقت على توجيه التوصيات المحددة التالية بشأن البند ٤ من جدول الأعمال:

ألف- إلى المجتمع الدولي

- ١٠ تحتاج البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، إلى المساعدة لتنمية قدراتها التوريدية والتصديرية بكفاءة، عن طريق أمور منها توسيع البحث والتطوير، والتعاون التكنولوجي، وتدفقات الموارد التساهلية وتخفيض عبء ديونها الخارجية.
- ٢٠ يمكن للمعاملة الخاصة والتفضيلية التي توفر للبلدان النامية أن تيسر اندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي سياق البيئة التي تهيأت بعد جولة أوروغواي وتزايد العولمة، تستطيع المخططات التفضيلية أن تساعد البلدان النامية على تحنب التهميش. وينبغي لهذه المخططات أن تركز على توفير المزايا لأشد البلدان النامية حاجة إليها، مع مراعاة ضرورة تحديد المعايير التي قد ترغب البلدان المانحة للأفضليات الأخذ بها.
- ٣٠ ينبغي مواصلة تعيين التدابير غير التعريفية التي لا تشملها الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.
- ٤٠ ينبغي للمفاوضات الزراعية المقبلة أن تأخذ في حسابها مصالح البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي هي مستوردة صافية للأغذية.
- ٥٠ يتطلب الأمر مواصلة تنفيذ المادة الرابعة (زيادة مشاركة البلدان النامية) من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وضمان التوازن الشامل بين حقوق والتزامات كافة المشتركين في جولة المفاوضات المقبلة، كما هو منصوص عليه في المادة التاسعة عشرة (التفاوض على التزامات محددة) من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وينبغي توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية لمساعدتها على الاستفادة من التزامات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.
- ٦٠ ينبغي الاهتمام باستكمال المفاوضات بشأن ضمانت الطوارئ في الخدمات، وإحراز تقدم في عملية وضع الضوابط الحاكمة للأنظمة المحلية لاشتراطات واجراءات التأهيل، واشتراطات المعايير التقنية والترخيص.
- ٧٠ يفترض في التجارة الإلكترونية أن توفر للبلدان النامية فرصة هامة لتوسيع صادراتها من السلع والخدمات على حد سواء. ولذلك، ينبغي تسهيل وصولها إلى الهياكل الأساسية للمعلومات وربطها بها.

٨. ينبغي تيسير وتشجيع مشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة في هيئات وضع المعايير الدولية. وي يتطلب الأمر زيادة اهتمام المجتمع الدولي بهذه القضية.

باء - إلى الحكومات

٩. ينبغي للحكومات أن تجتهد، في حدود قدراتها، على ضمان التنمية المستدامة عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية كلية ومؤسسة مستقرة تدعم الانصاف، حتى يمكن إزالة القيود التي تضغط على جانب العرض وتعوق استغلال الفرص التصديرية الناشئة.

١٠. يتعين على البلدان المتقدمة للأفضليات أن تجتهد لزيادة استخدام مخطوطات نظام الأفضليات المعتمم بطرق، منها اتخاذ تدابير تشجع بين المصدرين على نحو أفضل مزايا هذه المخطوطات؛ كما يتعين على البلدان المانحة للأفضليات أن توسع، عند الاقتضاء، شمولية المنتجات وتزيد هامش التفضيل.

١١. ينبغي لأكثر البلدان النامية تقدماً من الناحية الاقتصادية أن تنظر في منح أقل البلدان نمواً أفضليات تجارية.

١٢. ينبغي للبلدان النامية أن تبذل جهوداً لتنمية الصادرات في قطاعات الخدمات التي تتمتع فيها بميزات تنافسية. وينبغي لاستراتيجيات التصدير أن تستفيد من كافة طرائق التوريد، وأن تركز على أمور منها التعليم والتدريب لإنشاء قوة عمل ماهرة، وعلى الاستفادة تماماً من الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والتقنيات التجارية الجديدة. وللتفاعل الوثيق بين الحكومات والقطاع الخاص أهمية بالغة في صياغة استراتيجيات التصدير.

١٣. ينبغي للحكومات أن تدعم فرص الوصول إلى الهياكل الأساسية للمعلومات وينبغي لها أن تزيل الحواجز التي تعترض التجارة الإلكترونية.

جيم - إلى الأونكتاد

١٤. ينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليل سبل ووسائل تعزيز استخدام الأفضليات القائمة في إطار نظام الأفضليات المعتمم، وتحسين مسار عمل هذه الأفضليات وقواعد المنشأ المرافقية لها، وتطويع نظام الأفضليات المعتمم للواقع الحالي.

١٥. ينبغي للأونكتاد أن ينظم، في إطار برامج المساعدة التقنية، حلقات تدريبية وحلقات تدريس لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على بناء قدراتها في مجال التقنيات وسبل تقييم مصالحها الوطنية استعداداً للمفاوضات التجارية، من أجل (أ) تحديد الحواجز المحلية والخارجية التي تعترض تجارة السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية الخاصة لهذه البلدان؛ و(ب) تقدير مدى التحرير الذي يمكن أن تبلغه. وينبغي أن تتاح هذه

الأنشطة لكل البلدان الأعضاء المهمة، عند الطلب. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في هذا الصدد المصالح التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً.

٣٠ ينبع للأونكتاد أن يقوم، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية المختصة، بدراسة القضايا الناشئة عن التجارة الإلكترونية وأن يساعد البلدان النامية على الافادة تماماً من مزاياها.

٤٠ ينبع للأونكتاد أن يساعد، في حدود ولايته، البلدان النامية فيما تبذله من جهود للنهوض بالتعاون الاقتصادي والتكامل فيما بينها.

٥٠ يتأثر قطاع السياحة في البلدان النامية تأثراً سريعاً وبالغاً بالكورونا الطبيعية والبشرية الصنع. وينبغي للأونكتاد أن يدرس آثار الجهود التي تبذلها البلدان النامية في قطاع السياحة على التجارة والتنمية لديها، والتدابير الكفيلة بالتعويض عن الآثار الضارة، وسبل ووسائل التعجيل بإياعها. وينبغي للأونكتاد أن يشير على الدول الأعضاء في هذا الخصوص ب مجالات العمل الممكنة في المستقبل.

٦٠ ينبع للأونكتاد أن يضطلع بدراسة تناول القدرة التصديرية الكامنة لدى البلدان النامية في قطاع الخدمات التجارية. وهذا موضوع يمكن تناوله في اجتماع للخبراء يعقد في المستقبل.

عقد اجتماعات للخبراء

قررت اللجنة أن تدعو، وفقاً لوثيقة "شراكة من أجل النمو والتنمية"، إلى عقد ثلاثة اجتماعات للخبراء في عام ١٩٩٨ لتناول الموضوعات التالية:

(أ) بحث فعالية وجدوى الأدوات الجديدة في الأسواق السلعية بالنسبة للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية: إدارة المخاطر والتمويل المعزز بضمادات؛

(ب) تعزيز القدرة على توسيع قطاع السياحة في البلدان النامية، مع التركيز خاصة على منظمي الجولات، ووكالات السفر، وغيرهما من الموردين؛

(ج) تعزيز قدرات البلدان النامية على تنمية قطاع الخدمات البيئية لديها.

المرفق الثاني

ملخص الرئيس للمناقشات غير الرسمية التي دارت في إطار البنددين ٣ و٤ من جدول الأعمال

البند ٣ من جدول الأعمال - التنويع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية

- ١- أجرت اللجنة في اجتماعاتها غير الرسمية مداولات بشأن التقرير الذي أعدته الأمانة بعنوان "التنوع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية: دور الحكومات والمشاريع التجارية والمؤسسات" (TD/B/COM.1/12)، والذي كملته عروض أعضاء فريق الخبراء. ونظرت أيضاً في تقرير اجتماع الخبراء المعنى بالتنوع الرئيسي في قطاع تجهيز الأغذية في البلدان النامية (TD/B/COM.1/8 و TD/B/EM.2/3).
- ٢- وتركزت مناقشات اللجنة على عدة مجالات رئيسية.

البيئة التجارية الدولية وتنوع السلع الأساسية

- ٣- أكد عدة مندوبين أهمية العولمة والعوامل الدولية في عمليات التنويع. وفيما يتعلق بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، من المهم إدراج شواغل التنويع لدى الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية في إطار جدول الأعمال البنوي لاتفاقات جولة أوروغواي وكذلك في تصميم جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية التي يمكن إجراؤها في المستقبل.
- ٤- وكان هناك اعتقاد قوي بأن أسواق السلع الأساسية (مثل الأغذية) التي تعتبر دينامية وتتيح فرصاً تصديرية لمصادر السلع الأساسية هي في حالات كثيرة تلك التي يعتقد فيها الوصول إلى الأسواق من جراء مختلف أنواع الحواجز التجارية (تصاعد التعرفيفات وتعريفات الذروة) والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. وفي هذا الصدد، فإن ما يتسم بأهمية خاصة في نظر عدد من الوفود هو أن تتحديد المعايير الدولية، خاصة في شكل التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية ومدونة الأغذية، ونظام تحليل المخاطر في بؤر المراقبة الحرجة ومعايير المنظمة الدولية للتوكيد القياسي. ومع تقدير اهتمام المستهلكين بمعايير السلامة والنوعية والصحة، فقد أعرب عن الحاجة إلى زيادة شفافية تطور هذه المعايير وتنفيذها وزيادة مشاركة البلدان النامية.

- ٥- ونوقشت بقدر من التفصيل قضية مصادر تدابير الدعم الدولي لتنويع السلع الأساسية. وأشار بالتحديد إلى الصندوق المشترك للسلع الأساسية وغيرها من المخططات ذات الصلة بالسلع الأساسية مثل مخطط تثبيت حصائر الصادرات "مخطط ستابكس" بموجب اتفاقية لومي، وآلية التمويل التعويضي التابعة لصندوق النقد الدولي. ورأى أحد الوفود أن الحساب الأول للصندوق المشترك للسلع الأساسية يمكن أن يكون مصدراً محتملاً للتمويل في هذا الصدد.

٦- وتركزت المناقشة أيضاً على دور اتفاقات التجارة الإقليمية والتجارة الإقليمية كوسيلة لتسهيل جهود الإنتاج وتنويع التجارة لأسباب من بينها وفورات الحجم التي تولد لها، وتماثل التكنولوجيات، وانخفاض تكاليف المعاملات والنقل التي تنطوي عليها. وهذه العوامل مهمة لتنويع الصادرات إلى الأسواق الإقليمية التي يمكن أن تكون بدورها حجر الأساس للتجارة العالمية. ومع ذلك، أثيرت بعض الشواغل بشأن التجارة الإقليمية نظراً إلى الفوارق في حجم التنمية وحالة الاقتصادية القائمة فيما بين البلدان المشاركة. وتستلزم هذه الفوارق فترة من التكيف لتتمكن أقل الاقتصادات نمواً من أن تندمج بالكامل في اتفاقات التجارة الإقليمية. وعلاوة على ذلك، تم التسليم بأن قضية تجاوز الحدود القومية تمثل عاملًا مهمًا لتعزيز التكامل الإقليمي.

٧- واستندت المداولات التي دارت بشأن دور الإقليمية في التنويع إلى مثال الاتفاق التجاري للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي. وكما أوضح ذلك أحد أعضاء فريق الخبراء، فقد كان للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي أثر إيجابي على التنويع، الأمر الذي يرجع جزئياً إلى اقتراحها بإصلاحات السياسة المحلية وكذلك بالنظر إلى تحسن الأداء الاقتصادي بوجه عام في البلدان الأعضاء. ففي عام ١٩٩٦، استحوذت السوق المشتركة للمخروط الجنوبي على ٣٣% في المائة، و١٥% في المائة، و٥٥% في المائة، و٤٨% في المائة على التوالي من صادرات الأرجنتين، والبرازيل، وباراغواي وأوروغواي. وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٦، ازدادت سلة السلع المصدرة بشكل ملحوظ، وحدث تحول واضح في الصادرات من المنتجات القائمة على السلع الأساسية إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية. ومع ذلك، أدى تقلب أسعار الصرف من حين إلى آخر إلى زعزعة استقرار التدفقات التجارية. ومن الواضح وبالتالي أن اتفاقات التجارة الإقليمية لا يمكن أن تحل محل السياسة المحلية السليمة فيما يتعلق بقرارات الاقتصاد الكلي والقرارات النقدية وبسياسات التنويع على حد سواء.

السياسات المحلية

٨- وعلى أساس تقرير الأمانة، أثار عدد مندوبين قضية تنازع أهداف السياسة العامة. ففي البلدان النامية، يقوم التنازع غالباً بين تحرير التجارة وال الحاجة المستمرة إلى دعم الحكومة لجهود التنويع. وفي البلدان المتقدمة، تتنازع أحياناً سياسات المساعدة الإنمائية مع السياسات القطاعية بشأن قطاعات هذه البلدان في مجال الزراعة أو المصنوعات. هذا علاوة على أنه يصعب في كثير من الاقتصادات التوفيق بين برامج تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وبرامج مكافحة الفقر وبين التدابير التي تستهدف دعم أفضل قطاعات الاقتصاد من حيث الأداء وأكثرها قدرة على تحقيق التنويع.

٩- وبحثت أيضاً طرائق دعم الدولة للتنويع ونطاقه المستصوب. وأشارت عدة وفود إلى أن هناك عملية موازنة معقدة بين تعيين و توفير الدعم الحكومي الملائم على المستويين الوطني والم المحلي، وتحديد الوقت المستصوب لإلغاء هذا الدعم، مع عدم تعريض عمليات التنويع المرجوة للخطر وتقويض الأهداف الاجتماعية. وأشار في هذا الصدد إلى أشكال مختلفة لتعبئة الموارد المحلية من أجل التنويع (مثل الضرائب والرسوم التي تخصص للتنويع).

قطاع المشاريع وتطوراته في مجال التنويع

١٠- تتيح العولمة فرصاً سوقية جديدة وهناك عدة أسواق دينامية للمنتجات في قطاع السلع الأساسية. وتحتاج البلدان النامية إلى بحث الفرص السوقية والتخصصات السوقية بسائر أنواعها، مثل المنتجات الإيكولوجية. وفي الوقت ذاته، لا بد للبلدان أن تحرص على عدم المغالاة في تقدير هذه التخصصات لأن الذي يحدث في حالات كثيرة هو أن منافسين يدخلون فجأة في هذه الأسواق ويترتب على ذلك احتمال إزاحة موردين أصغر من البلدان النامية. وقد تكون هناك من ثم مبررات لدراسة التحولات في الموارد العالمية بين العرض والطلب خلال عمليات التنويع.

١١- والتطورات التي تحدث في قطاع المشاريع هي مفتاح فهم القرارات التي تتخذ بشأن التنويع. وقد أشار أحد أعضاء فريق الخبراء إلى العقبات العديدة التي يواجهها القطاع الخاص في أوغندا، والتي يمكن تعميمها على الحالة القائمة في العديد من الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية ذات الدخل المنخفض. ومن بين قيود التنمية الشاملة التي تعوق عمل القطاع الخاص عدم كفاءة أو ضعف القطاع المالي؛ والافتقار إلى نظام قانوني وتنظيمي؛ وضعف الهياكل الأساسية؛ وقدم التكنولوجيا، وسوء حالة مرافق التخزين داخل المزارع وخارجها، وارتفاع الضرائب، وعموماً عدم كفاية خدمات الدعم؛ وعدم ملائمة إطار السياسة العامة؛ وعدم كفاءة قطاع المؤسسات العامة وهيمنته المفرطة؛ وسوء توجيه المساعدة الإنمائية؛ وارتفاع تكاليف المعاملات؛ وانعدام الثقة في التفاعل بين الحكومة والقطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، هناك قيود خاصة تواجهها قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، فضلاً عن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. ومن ثم فإن دور الحكومة هو دور جوهري لتهيئة جو يفضي إلى مزاولة الأنشطة التجارية.

١٢- وأبدت وفود عديدة ملاحظاتها بشأن الصعوبات الخاصة التي يواجهها الداخلون الجدد في الأسواق ليكونوا لأنفسهم مركز في سلسل السلع الأساسية وقنوات التوزيع الدولية وذلك لأن المؤسسات عبر الوطنية/دولية الكبيرة هي التي تحكم فيها غالباً. ومن وسائل تذليل هذه العقبة إقامة شراكات بأشكال مختلفة - إنشاء مجموعات في البلدان النامية، وإقامة مشاريع مشتركة، ومنح الامتيازات وإجراء اندماجات - بين مؤسسات البلدان النامية والمشاريع التجارية الدولية الراسخة. وبالمثل، أثبتت مناطق التجارة الحرة أنها قناة مفيدة للتنويع في عدة بلدان نامية. وعلى الحكومات القيام بدور ما في تنفيذ عمليات المواءمة هذه، خاصة بتهيئة بيئة تنظيمية يمكن التنبؤ بها، وإتاحة سبل الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، والهيئات الأساسية الملائمة. وكمثال على المساعدة الإنمائية الدولية في مخططات بهذه، قدمت الجماعة الأوروبية تقريراً عن برنامج الجماعة الأوروبية للشركاء في الاستثمار.

١٣- وفي سياق مماثل، أشار عدد من الوفود إلى أن البحوث التجريبية يمكن أن تستكشف إمكانيات إنشاء مشاريع مشتركة، خاصة في مجالات قد تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية (مثلاً قطاع تجهيز الأغذية وقطاع الصحة). وهذه البحوث يمكن أن تحلل بالتحديد النتائج التي تتحققها الشراكات على مستوى المؤسسات في البلدان النامية بعد انقضائه فترة من الوقت تكفي لتقدير الأثر المحقق.

١٤- ونوقشت بقدر من التفصيل إمكانيات إنشاء مشاريع مشتركة. وعزّز هذه المناقشة تقرير قدمه أحد أعضاء فريق الخبراء. وتؤثر طبيعة الاقتصاد العالمي المتغيرة على طبيعة ترتيبات المشاريع المشتركة.

فأوجه التمييز بين رؤوس الأموال والاستثمارات المحلية والأجنبية، والوطنية والمتعددة الجنسيات، والخاصة والعامة آخذة في الزوال. وفي حين أن الممارسات السابقة للشركات المتعددة الجنسيات كانت تمثل في كبح مشاركة وتأثير الشركاء المحليين، فإنها تستهدف الآن زيادة الفوائد التي يمكنها الحصول عليها من الشركاء المحليين، ومن ثم زيادة دورهم بوضوح في المشاريع المشتركة. وتتطلب الشركات بين القطاع الخاص المحلي والشركاء الأجانب سياسات استثمارية وتنظيمية واضحة ومتسقة تركز بشكل خاص على ضمادات تكفل إعادة سداد تمويل المشاريع.

١٥- وثمة تطور مثير للاهتمام يتبلور في الوقت الحاضر لتمويل مشاريع ذات صلة بالسلع الأساسية. ولما كانت جهود التمويل تتعرض للخطر في حالات كثيرة بفعل تقلبات الأسعار الشديدة، يجري الآن تطبيق تقنيات قائمة على الأسواق لتمويل مشاريع في قطاع السلع الأساسية، وخاصة في قطاع التعدين، وهي تقنيات تم استخدامها أصلاً لتمويل الهياكل الأساسية. ومع ذلك، فللدولة دور بالغ الأهمية ينبغي لها القيام به في فترة انتقال التنمية في مجال السلع الأساسية من الحكومة إلى القطاع الخاص. وأشارت عدة وفود إلى أدوات إدارة المخاطر وآليات تداول السندات السلعية التي عليها القيام بدور مهم، خاصة في الأسواق الحديثة التحرير، والتي يمكن أن تكمل جهود التنوع.

العوامل الاجتماعية والبيئية في التنوع

١٦- أشار عدد من الوفود إلى أن العوامل الاجتماعية والبيئية هي عناصر تؤثر في عمليات التنوع وما ينشأ عنها من تحولات في الاقتصادات. فأنماط تقسيم العمل بحسب الجنس تتغير كثيراً، وتشتد القدرة على الحركة الاجتماعية في كثير من الأحيان بين القطاعين الريفي والحضري نتيجة للتغيرات التي تحدث في تكوين التجارة وتدفقاتها. ويتأثر القطاع غير الرسمي تأثراً شديداً ببرامج التنوع، ويلزم مراعاة احتياجاته على النحو الواجب لتنفيذ هذه الشريحة من المجتمع من التنمية وتسهيل فيها. وقد أثبتت الخبرة المكتسبة من المشاريع الواسعة النطاق لتنمية وتنوع السلع الأساسية، علاوة على ذلك، أن الجهات الفاعلة المحلية الرئيسية والمجموعات الاجتماعية قد أخذت تعبّر أكثر فأكثر عن مصالحها. ولهذه المجموعات حق المشاركة في وضع برامج التنوع.

المتابعة الممكنة

١٧- وفي الختام، أشير إلى أن الاستنتاجات والتوصيات المقدمة كاقتراحات في تقرير الأمانة (الفقرات ٦١-٦٤) يمكن أن تعتبر بمثابة مجموعة شاملة ويمكن بذل محاولات لتنفيذها بطريقة متكاملة في عدد من البلدان النامية، ولكن مع مراعاة الأولويات على النحو الواجب. ونظر في أشكال و المجالات المساعدة والتدريب التقنيين التي من شأنها أن تسمح للبلدان النامية بأن تضع سياسات التنوع وتنفذها وأن تحقق نجاحاً في التجارة الدولية. وهذه المساعدة يمكن أن تتصل، في جملة أمور، بطرائق الحصول على المعلومات التجارية، ودعم سائر أنواع المعارض التجارية (مثل معارض العلامات الخاصة) أو للبحث عن أسواق تخصصية لتكون هي الأسواق التي يستهدفها مصدرو البلدان النامية. واقتراح النظر في إعادة تصميم الحلقات التدريبية للأونكتاد (مثل حلقات تدريس نظام الأفضليات المعتم) لتعكس على نحو أفضل العناصر المختلفة الازمة للنفاد إلى أسواق محددة. وعلاوة على ذلك، أُسند إلى الأونكتاد دور "توفيقي" معين، لاستغلال قنوات التوزيع الدولية لصالح أقل البلدان نمواً بوجه خاص.

اجتمـاع الخبراء المعنى بالتنويع الرأسي في قطاع تجهيز الأغذية في البلدان النامية

١٨- وفيما يتعلق بتقرير إجتمـاع الخبراء المعنى بالتنويع الرأسي في قطاع تجهيز الأغذية في البلدان النامية، فقد اتفق عموماً على أن الاجتمـاع كان ناجحاً وأنه حدد العناصر الأساسية الازمة لنجاح البلدان النامية في الجهود التي تبذلها في مجال التنويع. وتناول مجالات مهمة لا للبلدان النامية فحسب، وإنما للبلدان المتقدمة أيضاً، وقدم اقتراحات مهمة. ولما كانت متطلبات السياسة المحلية تحظى بحظوظ ملائمة وتتصدى لها حكومات البلدان النامية على نحو كاف، فقد رأت عدة وفود أن الوقت قد حان لإعادة التركيز على البعد الدولي للسياسات والتدابير الازمة لدعم جهود التنويع في البلدان النامية.

١٩- وفي هذا الصدد، اقترح أحد الوفود إدماج برامج المساعدة التقنية في برامج التنمية الإقليمية لضمان اتساق برامج التنويع واستخدام الموارد المتاحة على النحو الأمثل. ورأى العديد من الوفود أن الحاجة تدعوا علاوة على ذلك إلى زيادة الأموال الدولية المتاحة حالياً لجهود التنويع.

٢٠- وأشار إلى الحاجة إلى زيادة تحرير التجارة لدعم التنويع الرأسي بشكل خاص. ولوحظ أنه يلزم أن تكون البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على علم تام بالحقوق والالتزامات الناشئة عن اتفاقيات جولة أوروغواي، وبالنتائج المرتبطة بعدم الامتثال، وبالمعاملة الخاصة والتفضيلية التي تمنح للاقتصادات النامية ذات الدخل المنخفض.

٢١- وأكدت عدة وفود مزايـا "الإقليمية"، أي تعزيـز الصادرات إلى الأسواق المجاورة وأسواق البلدان النامية الأخرى، وأشارت إلى تناـجـ وـتوصـياتـ التـقرـيرـ التيـ أـبـرـزـتـ مـزاـيـاـ التـجـارـةـ بـيـنـ الـجـنـوبـ وـالـجـنـوبـ لـصالـحـ التـنـوـيـعـ وـالـنهـوضـ بـالـتجـارـةـ العـالـمـيـةـ.

٢٢- وأـبـرـزـ عـدـدـ مـنـ الـوـفـودـ دـورـ الـهيـاـكـلـ الـأسـاسـيـ لـلـتـصـدـيرـ وـتـنـمـيـةـ قـدـراتـ التـجهـيزـ وـالتـسـوـيـقـ وـالتـوزـيـعـ.ـ وهذاـ يتـطـلـبـ اـتـخـاذـ تـدـابـيرـ مـثـلـ التـدـريـبـ عـلـىـ تـكـنـوـلـوـجـيـاـ الـمـعـلـوـمـاتـ وـغـيـرـهـ مـنـ التـكـنـوـلـوـجـيـاتـ،ـ وـوـضـعـ مـخـطـطـاتـ اـئـتمـانـيـةـ لـصـالـحـ الـمـشـارـيعـ الصـفـيرـةـ وـالـمـتوـسـطـةـ الـحـجمـ تـحدـيدـاـ،ـ لـمـسـاعـةـ الـاقـتصـادـاتـ الـمـعـتمـدةـ عـلـىـ السـلـعـ الـأسـاسـيـةـ فـيـ مـجـالـ التـنـوـيـعـ.

٢٣- وفي سياق متابعة اجتمـاع الخبراء، نوـقـشتـ قضـيـةـ الـمـعـايـيرـ مـثـلـ التـدـابـيرـ الصـحيـةـ وـتـدـابـيرـ الصـحةـ الـنبـاتـيةـ،ـ وـنـظـامـ تـحلـيلـ المـخـاطـرـ فـيـ بـؤـرـ المـراـقبـةـ الـحـرـجةـ وـمـعـايـيرـ الـمـنـظـمةـ الـدـولـيةـ لـلـتـوحـيدـ الـقـيـاسـيـ وـغـيـرـهـ مـنـ الـمـعـايـيرـ وـأـثـرـهـاـ عـلـىـ التـنـوـيـعـ فـيـ أـسـوـاقـ الـأـغـذـيـةـ مـثـلاـ.ـ وـشـملـتـ الشـوـاغـلـ الـتـكـالـيفـ الـأـوـلـيـةـ الـتـيـ تـتـحـمـلـهـ الـبـلـدـانـ الـنـامـيـةـ لـلـامـتـالـ لـلـمـعـايـيرـ الـدـولـيةـ وـالـحـاجـةـ إـلـىـ تـنـسـيقـ الـمـعـايـيرـ وـمـؤـسـسـاتـ الـتـفـتـيـشـ.ـ وـفيـ هـذـاـ الصـدـدـ،ـ رـأـىـ عـدـدـ مـنـ الـوـفـودـ أـنـ الـحـاجـةـ قـدـ تـدـعـوـ إـلـىـ الـبـحـثـ عـنـ طـرـائـقـ لـمـشارـكـةـ الـأـوـنـكـتـادـ فـيـ الـأـجـهـزـةـ الـدـولـيـةـ لـتـحـدـيدـ الـمـعـايـيرـ حـتـىـ يـتـمـكـنـ مـنـ إـسـدـاءـ الـمـشـورـةـ إـلـىـ الـبـلـدـانـ الـنـامـيـةـ بـشـأنـ الـآـثـارـ.ـ وـلـاـ بـدـ مـنـ تـنـسـيقـ هـذـهـ الـأـنـشـطـةـ مـعـ أـنـشـطـةـ الـوـكـالـاتـ الـدـولـيـةـ الـأـخـرىـ.

٢٤- وفيما يتعلق بـشكلـ اـجـتمـاعـاتـ الـخـبـراءـ،ـ فقدـ تـفاـوتـتـ الـآـرـاءـ حـولـ ماـ إـذـاـ كانـ عـرـضـ الـمـوـضـوعـ مـتـسـعاـًـ أوـ ضـيـقاـًـ عـلـىـ نـحـوـ مـفـرـطـ.ـ وـمـنـ أـجـلـ تـأـمـينـ اـسـتـمـارـاـتـ نـجـاحـ اـجـتمـاعـاتـ الـخـبـراءـ،ـ اـقـترـاحـ أـحـدـ الـوـفـودـ أـنـ تـقـومـ الـأـمـاـةـ بـتـحـسـينـ عـمـلـيـةـ التـقـيـيمـ أـثـنـاءـ وـبـعـدـ كـلـ اـجـتمـاعـ مـنـ هـذـهـ الـاجـتمـاعـاتـ.

البند ٤ من جدول الأعمال - طرق ووسائل تحسين فرص توسيع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات

٢٥- أجرت اللجنة في اجتماعاتها غير الرسمية مداولات بشأن التقرير الذي أعدته الأمانة بعنوان "طرق وسائل تحسين فرص توسيع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات" (TD/B/COM.1/13)، الذي كملته عروض أعضاء فريق الخبراء، كما نظرت في تقرير اجتماع الخبراء المعنى بتعزيز قدرة البلدان النامية وتوسيع صادراتها في قطاع الخدمات: الخدمات الصحية (TD/B/COM.1/7 و TD/B/COM.1/3).

٢٦- وتركزت مناقشات اللجنة على القضايا التالية: مستقبل الأفضليات التجارية، والمعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح البلدان النامية، والخدمات في التجارة.

مستقبل نظام الأفضليات المعمم

٢٧- كان هناك تفاوت في الآراء فيما يتعلق بأثر الأفضليات التجارية ونظام الأفضليات المعمم. فمن جهة، تم التسليم على نطاق واسع بالأهمية المستمرة للأفضليات التجارية في خلق التجارة والاسهام في تحقيق التنمية الشاملة للبلدان النامية. فقد استفادت البلدان النامية من نظام الأفضليات المعمم، بما في ذلك في قطاعات كانت مستبعدة أساساً من عملية تحرير التجارة العالمية قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية. وتم التشديد على أن سبب وجود الأفضليات التجارية أصلاً في تزويد البلدان النامية بسبل سوقية مفضلة للوصول إلى الأسواق الرئيسية أصبح أكثر أهمية في ظل المنافسة العالمية المحتدمة السائدة في العالم اليوم والمترنة باستمرار وجود صعوبات على جانب العرض في البلدان النامية. فالأفضليات التجارية لا تزال تمثل أداة مفيدة، خاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلياً، لتعزيز إدماجها في النظام التجاري الدولي.

٢٨- ومن جهة أخرى، قيل إن الأفضليات التجارية لم تدعم في النهاية تحرير التجارة الدولية وتوسيعها. فوجود الأفضليات التجارية يسهم في تقييد نطاق مشاركة البلدان النامية في جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مثل جولة طوكيو وجولة أوروغواي. وإن البلدان النامية التي تسهم مساهمة محدودة في تحرير التجارة المتعددة الأطراف لا تجني سوى فوائد قليلة من الفرص التجارية الناشئة. ومع ذلك، أشير إلى أن الكثير من البلدان النامية قد شارك بنشاط في مفاوضات جولة أوروغواي وقدم تنازلات كبيرة من حيث تثبيت التعريفات الجمركية وفي مجالات أخرى، بما في ذلك قبول "التعهد الواحد" توعقاً للاستفادة من الفرص التجارية الدولية.

٢٩- وأوضح أنه ليس هناك عدد قليل من البلدان النامية المتلقية التي استفادت استفادة كبيرة من مخططات نظام الأفضليات المعمم والتي وسّعت تجارتها إلى حد كبير مع البلدان المتقدمة. وتم التشديد مع ذلك على أن استخدام البلدان النامية للأفضليات التجارية بفعالية مقيّد بعدد من العوامل. وقد تمثل أحد الحاجز المهمة في عدم دراية الحكومات والجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة بالأفضليات واستخدامها بكفاءة. لذلك يلزم بذل جهد أكبر لتعزيز استخدام الجهات الاقتصادية الفاعلة لنظام الأفضليات المعمم، خاصة من خلال زيادة نشر المعلومات والتوعية على نحو أفضل. وتشمل المشاكل الأخرى الشمولية المحدودة لبعض مخططات نظام الأفضليات المعمم وصراحته شروط قواعد المنشأ في قطاعات معينة. ومع ذلك، أشير أيضاً إلى أن الهدف من وضع قواعد المنشأ هو إلى حد ما ضمان جنـي البلدان المتلقـية فوائد حقيقـية من حيث نمو

التجارة والتجهيز الصناعي الرأسي في البلدان المتلقية. وعلاوة على ذلك، يحرز الآن تقدم في بعض البلدان المتقدمة لتبسيط مخططات نظام الأفضليات المعمم.

٣٠- وفيما يتعلق بتحسين الأفضليات التجارية، فقد قدم اقتراح يدعو البلدان النامية الأكثر تقدماً ودينامية من حيث النمو إلى النظر في منح أفضليات تجارية لأقل البلدان نمواً.

٣١- وفيما يتعلق بمستقبل الأفضليات التجارية، كان هناك توافق في الآراء على أن من المرجح أن يتم إنهاء مخططات نظام الأفضليات المعمم لمعظم البلدان المتلقية، باستثناء أقل البلدان نمواً، بعد فترة انتقالية. وإذا لم يتم تضييق نطاق تركيز نظام الأفضليات المعمم بحيث يقتصر على البلدان التي هي في أشد الحاجة إلى مخططات الدعم (أقل البلدان نمواً وربما البلدان ذات الدخل المنخفض)، يبدو من المرجح أن البلدان النامية الأكثر تقدماً وقدرة على المنافسة هي التي ستستفيد من الأفضليات. ومع ذلك، تم الاعتراف بأن عدداً من أقل البلدان نمواً يكتسب قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية وأن إعادة النظر في نظام الأفضليات المعمم ستكون على الأرجح مهمة صعبة من الناحية السياسية. فالخبرة المكتسبة من استبعاد حصول البلدان المتلقية للأفضليات على هذه الفوائد على أساس قطاعي أو على أساس شامل للبلد كله كانت مثار خلاف إلى حد كبير. وقد تم الاحتجاج والاعتراض على المعايير المستخدمة في تحديد "التخريج" على أساس موضوعيتها وشفافيتها الاقتصادية. وأشار إلى أنه ينبغي استخدام معايير معترف بها دولياً ومعايير موضوعية قد تكون القدرة على المنافسة واحدة منها.

٣٢- وقد تفاوتت الآراء فيما يتعلق بالشروط المرتبطة بمنح الأفضليات التجارية. وتم التأكيد على أنه جرى على الدوام فرض شروط على المنع التلقائي للأفضليات التجارية. وتغيرت طبيعة هذه الشروط مع الوقت لتعكس تغير اتجاهات السياسة العامة في البلدان المانحة للأفضليات فيما يتعلق بعلاقتها الاجتماعية - الاقتصادية العامة بالبلدان المتلقية للأفضليات. ويضع بعض البلدان المتقدمة شروطاً اجتماعية وبيئية فيما يتعلق بمنح الأفضليات في إطار نظام الأفضليات المعمم. واعتبر ذلك أمراً مهمًا يحقق التوازن بين التنمية التجارية والاقتصادية وبين التقدم الاجتماعي والحد من الأضرار البيئية. وعلى عكس ذلك، تم التصريح بأن فرض الشروط إنما يعني أن هناك في حقيقة الأمر معاملة بالمثل في الأفضليات التجارية المفترض ألا تكون قائمة على أساس المعاملة بالمثل. وتم في نفس السياق انتقاد الاتجاه نحو استخدام شروط غير اقتصادية.

٣٣- وتم التأكيد على أن الأفضليات التجارية، مثل نظام الأفضليات المعمم، تحقق فوائد متبادلة للبلدان المانحة للأفضليات والبلدان المتلقية لها. فهذه الأفضليات يمكن أن تحسن التجارة لصالح كلاً الطرفين. فيما أن تجارة البلدان النامية تتسع من خلال استخدام الأفضليات التجارية، فإن قوتها الشرائية تزداد أيضاً، ويمكن أن تستخدم من ثم في أمور من بينها شراء السلع المستوردة من البلدان المتقدمة.

المعاملة الخاصة والتفضيلية

٣٤- إن قضية منح البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية، وهي قضية أوسع نطاقاً تمثل في الأفضليات التجارية جانباً مهماً، كانت موضع اعتراف في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات سابقاً) ويعرف بها الآن في منظمة التجارة العالمية. وأشار إلى أن هذه المعاملة كانت تمنحك فيما مضى

للبلدان النامية لمساعدتها في عملية تنميتها وإدماجها في النظام التجاري الدولي. أما الآن وقد تغير الوضع كما تشهد على ذلك مفاوضات جولة أوروغواي، فيتم منح المعاملة الخاصة والتفضيلية على أساس القوة التفاوضية للبلدان المعنية وتنحصر من ثم البلدان النامية في بعض الحالات. وأشار إلى أن متابعة النظر في مبدأ منح البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية قد تكون ضرورية في ضوء التغيرات الآخذة في الظهور والتي ترتبط بأمور من بينها الأفضليات التجارية، وظهور مناطق تجارة حرة إقليمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على أساس المعاملة بالمثل، وأوجه الترابط بين مناطق التجارة الحرة هذه وتحرير التجارة المتعددة الأطراف في المستقبل.

التجارة في الخدمات

٣٥- تمثل التجارة في الخدمات قطاعاً دينامياً تبلغ حصته الآن في التجارة العالمية ما نسبته ٢٠ في المائة. ومن المتوقع أن يزداد نمو هذا القطاع بفضل سرعة تقدم تكنولوجيا النقل والمعلومات؛ وتزايد طلب المستهلكين لهذه الخدمات؛ وتزايد طلب الصناعات لها بسبب تأمين الموارد من الخارج ولأن هذه الخدمات أصبحت تشكل على نحو متزايد مدخلات لانتاج هذه الصناعات.

٣٦- ومن المتوقع أن تتيح أحكام الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات أساساً لتحرير التجارة في الخدمات لزيادة تعزيز النمو. ومع ذلك، أعرب عدد من المندوبين عن قلق بشأن تقدم المفاوضات الخاصة بهذا القطاع في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والتي دارت في أعقاب اختتام جولة أوروغواي. إذ أن اتباع نهج قطاعي كهذا قد يمنع البلدان النامية من إيجاد توازن مع البلدان المتقدمة بشأن التسهيلات الواجب منحها بين القطاعات المختلفة في التجارة في الخدمات. فعندما تكون مصالح البلدان المتقدمة الرئيسية هي التي توجه المفاوضات، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية، تتحسن سبل الوصول إلى الأسواق إلى حد كبير. أما القطاعات التي تهم البلدان النامية بوجه خاص، فإنها لا تحقق نتائج مرضية. فقد تم تعليق المفاوضات المتعلقة بالنقل البحري حتى الشروع في جولة المفاوضات الجديدة بشأن الخدمات.

٣٧- وحظيت قضية تنقل الأشخاص الطبيعيين بعناية خاصة من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وكان من رأي بعض المندوبين أن التنازلات التي قدمت خلال المفاوضات التي تناولت تنقل الأشخاص الطبيعيين كانت محدودة للغاية. فهي تقتصر في الغالب على التنقل الأفقي لرجال الأعمال وكبار موظفي الإدارية. وبما أن أسلوب العرض هذا يتبع إمكانية تسمح للبلدان النامية بجني حصائر صادرات كبيرة، فقد اقترح أن يقوم الأونكتاد بتحليل هذه القضية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة. ومن جهة أخرى، صرحت الجماعة الأوروبية بأنه لا ينبغي التقليل من أهمية مجموعة الخيارات الواسعة التي أتيحت في الآونة الأخيرة لأعضاء منظمة التجارة العالمية في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وأن الشكوك قائمة حول مدى استخدام الالتزامات المقطوعة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وقالت أيضاً إن تنقل الأشخاص الطبيعيين يواجه صعوبة الاعتراف المتبادل بالشهادات والمؤهلات وإن هذه قضية بالغة الحساسية. ومن جهة أخرى، أشير إلى أنه تم المضي قدماً بالمفاوضات المتعلقة بقضايا أخرى حساسة، مثل حقوق الملكية الفكرية.

٤٨- وفيما يتعلق بالخدمات المالية، من المقرر أن تختتم المفاوضات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وتشجع البلدان المتقدمة البلدان النامية على تقديم تنازلات معقولة في هذا الميدان معتبرة أن نجاح هذه المفاوضات يمكن أن يمثل إنجازاً رئيسياً للنظام المتعدد الأطراف.

٤٩- وسيكون للتغير التكنولوجي في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية تأثير كبير على الاقتصادات في أنحاء العالم أجمع. وهذا يعني فيما يعنيه^١ أن الصلة بين الكلفة والمسافة في الاتصالات السلكية واللاسلكية ستزول^٢ وأنه لن تكون لحجم الأعمال نفس الأهمية التي يتمتع بها الآن بالنسبة للقدرة على المنافسة^٣. أن أهمية الموقع لن تكون كما هي عليه الآن؛ و^٤ أنه سيتعين البحث عن إمكانيات للتجارة الإلكترونية. وأشار بعض البلدان المتقدمة إلى أن تطور تكنولوجيا المعلومات سيؤدي إلى تخاذل الأهمية النسبية لعرض الخدمات من خلال تنقل الأشخاص لأن قدرة موردي البلدان النامية على توفير الخدمات من بلدانهم ستزداد عبر وسائل الاتصال الإلكترونية. ومع الاعتراف بالامكانيات التي ستيحها التكنولوجيات الجديدة، أكدت البلدان النامية على استمرار أهمية تنقل الأشخاص الطبيعيين.

٤٠- وفيما يتعلق بمستقبل المفاوضات، أشير إلى أنه ينبغي إجراء تحليل متعمق لتنفيذ الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات حتى الآن وتحديد جدول أعمال متوازن للمفاوضات المقبلة. ومن ذلك مثلاً أنه ينبغي التأكد من أن المادة الرابعة (زيادة مشاركة البلدان النامية) تمثل جزءاً من تعهدات البلدان باعتبار أنها لم تطبق بعد. وهذه المادة تعكس توازناً مهماً في التنازلات التي يمكن أن تتم بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وتتسم قضایا أخرى كذلك المدرجة في المادة ٦ (النظم المحلية) بأهمية جوهرية هي الأخرى بالنسبة للحد من العوائق التي تعرّض إمكانية تصدیر الخدمات والناشئة عن النظم المحلية.

٤١- وعند التحضير للمفاوضات، تكون الحاجة ملحة لتعيين القطاعات أو القطاعات الفرعية التي توجد فيها فرص تصدیرية للبلدان النامية. وذكر أن هذه الفرص قد تكون قائمة في القطاعات التي تتمتع فيها البلدان النامية^١ بمزايا طبيعية وجغرافية^٢ بقاعدة تعليمية وتدريبية لتوفير العمال المهرة^٣، بالإضافة إلى الميزة التنافسية التي يتیحها انخفاض مستوى الأجور؛ و^٤ بإمكانية خفض كلفة الخدمات إلى حد أكبر باستخدام تكنولوجيا الاتصال والنقل. وهذه القطاعات يمكن أن تشمل السياحة، والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الأعمال التي تتم على مسافة بعيدة (مثل المحاسبة وبرامج الحاسوب). ومع ذلك، ومن أجل تعميق التحليل، ينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في تعيين المجالات ذات الأهمية التصدیرية وتحليل الحاجز التي تعرّض الوصول إلى الأسواق والقيود القائمة على جانب العرض في هذه المجالات. وهذا من شأنه أن يزود البلدان النامية بمعلومات أساسية لإعداد مواقفها التفاوضية.

٤٢- إلا أن عملية تعيين الفرص التصدیرية ستحتاج أيضاً إلى معلومات احصائية سليمة بشأن التجارة في الخدمات لتقدير فرص الوصول إلى الأسواق، ومقارنة الالتزامات في مجال التحرير وتقييم مدى التحرير الذي تم التوصل إليه في قطاعات وأسواق محددة. وفي هذا الصدد، أطلعت منظمة التجارة العالمية اللجنة على التقدم الذي أحرزته قوة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بإحصاءات الخدمات، التي يمثل الأونكتاد واحداً من المشاركين النشطين فيها. ويتمثل الهدف الذي تسعى قوة العمل إلى تحقيقه في تعزيز تطوير المعايير والنظم الدولية والتصنيف الدولي لإحصاءات الخدمات. ومن المتوقع أن يتاح في حزيران/يونيه ١٩٩٨ المشروع الأول الكامل لكتيب مرجعي عن الإحصاءات في تجارة الخدمات، وهو كتيب يسعى إلى وضع إطار مفاهيمي موحد وتصنيفات موحدة للتجارة في الخدمات. وتم التأكيد على أوجه التقدم

المهمة التي أحرزت في الإحصاءات ذات الصلة بالتوارد التجاري (الفروع الأجنبية)، وعلى وجوب بذل مزيد من الجهد في الوقت ذاته لتطوير البيانات المتعلقة بتنقل الأشخاص الطبيعيين.

٤٣- كما أن العمل على تعيين أفضل إطار ممكن للمفاوضات الجديدة هو أمر مستصوب ليتسنى وضع جدول أعمال متوازن في جميع قطاعات الخدمات على أساس مجالات الاهتمام والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.

اجتماع الخبراء بشأن الخدمات الصحية

٤٤- لدى النظر في تقرير اجتماع الخبراء المعنى بتعزيز قدرة البلدان النامية وتوسيع صادراتها في قطاع الخدمات: الخدمات الصحية، أبدت الوفود رأياً مفاده أن الاجتماع قد أتاح معلومات جوهرية جديدة عن التجارة في قطاع خدمات رئيسي وكذلك عن بناء القدرة في مجال التجارة، وهي معلومات ذات صلة بقطاعات خدمات أخرى. ورئي أن الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية تلعب دوراً بالغ الأهمية في خدمات الصحة وأن هناك حدوداً لتوسيع الصادرات في قطاع الصحة بسبب خصائص هذا القطاع.

٤٥- وفي رأي وفود عديدة أن الحاجز التي تعرّض تنقل الأشخاص الطبيعيين تمثل عائقاً رئيسياً أمام صادرات الخدمات في مجال الصحة وفي مجالات أخرى على السواء. واقتراح توسيع فئات الأشخاص الذين يمكنهم التنقل في إطار مهن معينة. وأشار أيضاً إلى أن الصعوبات المتعلقة بالحصول على الاعتراف المتبادل بالمؤهلات والشهادات وإصدار التراخيص تجعل تنقل الأشخاص الطبيعيين كموردين للخدمات أمراً صعباً إلى حد ما، ولا بد من ثم من الإضطلاع بمزيد من العمل بشأن هذه القضايا. وأشار تحديداً إلى أن معايير الاحتياجات الاقتصادية تمثل حاجزاً يعيق توسيع التجارة في الخدمات الصحية.

٤٦- وتم التأكيد على أن الدراسات التي اقترح الخبراء أن يجريها الأونكتاد في مجال الخدمات الصحية، فيما يتعلق مثلاً بكيفية التوصل إلى الاعتراف الدولي بالشهادات، من شأنها أن تيسر مشاركة البلدان النامية بفعالية في المفاوضات المقبلة في هذا القطاع.

المرفق الثالث

قائمة أعضاء فريقي الخبراء

ألف- التنوع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

السيد أنطونيو سالازار بيسوا برانداو
مدير مؤسسة غيتوليو فارغس، المعهد البرازيلي للاقتصاد، ريو دي جانيرو
السيد هيyo فيريير
شركة وايت وكيس للمحاماة، الولايات المتحدة
السيد نيمرود وانيالا
كبير مستشاري وزير التجارة والصناعة، وزارة التجارة والصناعة، كامبala، أوغندا.

باء- طرق ووسائل تحسين فرص توسيع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات

(البند ٤ من جدول الأعمال)

السيد تران فان - ثين
سفير أسبق لدى الاتحاد الأوروبي
السيد ب. ك. زوتشي
نائب رئيس، سلطة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في الهند
السيدة إين يورما
مديرة مؤسسة صحة الأعمال الأسترالية، المركز الأسترالي للأعمال.

المرفق الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- طرق ووسائل تعزيز استخدام الأفضليات التجارية من جانب البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، وطرق أخرى لتوسيع الأفضليات
- ٤- مجال توسيع صادرات البلدان النامية في قطاعات خدمات محددة من خلال جميع أساليب التوريد المنصوص عليها في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، مع مراعاة ترابطها، ودور تكنولوجيا المعلومات والممارسات التجارية الجديدة
- ٥- تقارير الهيئات الفرعية للجنة
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الخامس

* الحضور

- 1 - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد، والأعضاء في اللجنة، ممثلة في الدورة:

| | |
|----------------------------|---------------------------|
| تركيا | الاتحاد الروسي |
| ترینیداد وتوباغو | اثيوبيا |
| تونس | أذربيجان |
| الجزائر | الأرجنتين |
| الجماهيرية العربية الليبية | الأردن |
| الجمهورية التشيكية | اسبانيا |
| جمهورية ترانزيتيا المتحدة | استراليا |
| الجمهورية الدومينيكية | اكوادور |
| الجمهورية العربية السورية | ألمانيا |
| جنوب افريقيا | إمارات العربية المتحدة |
| الدانمرك | اندونيسيا |
| رومانيا | أوروغواي |
| زامبيا | أوغندا |
| سري لانكا | ایران (جمهورية - إسلامية) |
| السلفادور | ایرلند |
| السودان | ايطاليا |
| السويد | باراغواي |
| سويسرا | باكستان |
| شيلي | البحرين |
| الصين | البرازيل |
| العراق | البرتغال |
| غواتيمالا | بلغيكا |
| غينيا الاستوائية | بلغاريا |
| فرنسا | بنغلاديش |
| التنبین | بنما |
| فنزويلا | بولندا |
| فنلندا | بوليفيا |
| فييت نام | بيرو |
| قطر | بيلاروس |
| كرواتيا | تايلند |

| | |
|--|------------|
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية | كندا |
| موريشيوس | كوبا |
| ميانمار | كوت ديفوار |
| البروبيج | كوستاريكا |
| النمسا | كولومبيا |
| نيبال | كينيا |
| نيجيريا | لاتفيا |
| نيكاراغوا | لوكسمبرغ |
| هايتي | ليتوانيا |
| الهند | مالطا |
| هندوراس | ماليزيا |
| هولندا | مدغشقر |
| ال الولايات المتحدة الأمريكية | مصر |
| اليابان | المغرب |
| اليمن | المكسيك |
| المملكة العربية السعودية | |

٢- وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والカリبي ممثلتين في الدورة. وكان مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثلاً أيضاً في الدورة.

٣- وكانت الوكالتان المتخصصتان التاليتان والمنظمة ذات الصلة ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

وكانت منظمة التجارة العالمية ممثلاً أيضاً في الدورة.

٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل العربية
الجمعية الأوروبية
النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية
جامعة الدول العربية
منظمة المؤتمر الإسلامي

-5

وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة:

الاتحاد العربي للصناعات الهندسية
التحالف النسائي الدولي
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الاتحاد الدولي لرابطات الأمم المتحدة.
